

## دمشق تستنجد بالقطاع الخاص لإدارة المشاريع الحكومية المتوقفة

اضطرت الحكومة السورية إلى اتخاذ خطوة وصفها الخبراء بـ"الكارثية" تتمثل في إلقاء حمل المشاريع الحكومية المتعثرة على شركات القطاع الخاص المتأثرة أصلاً من أزمات مالية لا حصر لها بسبب الحرب، في محاولة يائسة على ما يبدو لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في ظل اشتداد عقوبات "قيصر".

دمشق - أعلنت وزارة الصناعة السورية عن خطة لتحقيق الاستثمار الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة تتضمن إجراء ترميم جزئي لخطوط إنتاج ومشتات لرفد الخزينة العامة بموارد إضافية مع الاستناد بالقطاع الخاص لإدارة المشروعات المتوقفة. ويرى محللون أن الخطوة تكشف حالة الاختناق المالي، التي بلغها النظام السوري بعد الانتكاسات العسكرية وتراجع سعر صرف الليرة إلى أدنى مستوياته منذ اندلاع الثورة قبل أكثر من تسعة أعوام.

كما يكشف تراجع الدعم المالي، الذي كانت تلقاه دمشق من حليفها إيران وروسيا، بسبب المناعب الاقتصادية التي تواجهها تانسك الدولتان نتيجة تراجع أسعار النفط والعقوبات الغربية. وتتضمن الخطوة الاعتماد على القطاع الخاص بحيث تدخل في شركات لتنفيذ المشاريع المتوقفة مع شركات القطاع العام، التي لم يعد بمقدورها النشاط بسبب الأزمة المالية مع اختناق مفاصل الاقتصاد السوري المنهار.

كما يكشف تراجع الدعم المالي، الذي كانت تلقاه دمشق من حليفها إيران وروسيا، بسبب المناعب الاقتصادية التي تواجهها تانسك الدولتان نتيجة تراجع أسعار النفط والعقوبات الغربية. وتتضمن الخطوة الاعتماد على القطاع الخاص بحيث تدخل في شركات لتنفيذ المشاريع المتوقفة مع شركات القطاع العام، التي لم يعد بمقدورها النشاط بسبب الأزمة المالية مع اختناق مفاصل الاقتصاد السوري المنهار.

ويؤكد الصناعيون أنهم يواجهون تحديات شاقة، أبرزها نقص إمدادات الكهرباء وقلة العمال والعقوبات الدولية، إضافة إلى صعوبة التواصل مع الزبائن، كما أن تحويل الأموال صعب وكذلك الحصول على قطع الغيار.

وما يزيد من الأزمة هو تراجع قيمة العملة المحلية إلى مستويات قياسية أمام الدولار، والمستقر سعرها عند 2500 ليرة للدولار الواحد في السوق السوداء، مقارنة مع 990 أو ألف ليرة على أقصى تقدير مقابل الدولار في نهاية العام الماضي.

وفي محاولة لمنح القطاع الصناعي جرة أو تسجين، بحث مصرف سوريا المركزي في يوليو الماضي، مع اتحاد غرف الصناعة السورية سبل لتذليل العقبات المزمنة التي يواجهها الصناعيون في معاملاتهم المصرفية في ظل تشديد الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على دمشق.

وكان الرئيس السوري بشار الأسد قد أصدر في مايو 2015 مرسوماً يقضي بالسماح بإنشاء شركات قابضة لإدارة مناطق البلاد، التي لا تزال تابعة لحكومة دمشق بشكل كامل. وتضمن المرسوم حينها "جواز إحداث شركات سورية قابضة مساهمة خاصة، بناء على دراسات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية بهدف إدارة واستثمار أملاك الوحدات الإدارية أو جزء منها".

ويرى مراقبون أن ذلك الإجراء غير مسبق في تاريخ سيادة الدول، حيث عطل ما تبقى من إدارة الدولة لصالح شركات خاصة تهدف إلى تحقيق أقصى العوائد، كما أنه يتضارب ذلك مع مصالح السكان.

وقد صندوق النقد الدولي العام الماضي، انكماش الاقتصاد السوري بشكل عام بنحو 57 في المئة أثناء الحرب، وأن انكماش قطاع الصناعة وحده بلغ 77 في المئة، بيد أن الأمر سيزداد صعوبة مع القيود الأميركية وأزمة كورونا، والتي أرخت بظلال قائمة على الاقتصاد السوري.

وتنضم الخطة إعداد خارطة عقارية لكل مؤسسة عامة صناعية مع العمل على استثمار العقارات، التي تخرج عن العملية الإنتاجية إضافة إلى إعادة التوازن السعري لبعض بدلات الإيجار وفق أسس اقتصادية وقانونية بما يضمن المصلحة العامة. وتكافح السلطات من أجل الواقع القانوني لعقارات الحكومة وتثبيت ملكية المستملكة منها والمؤمنة لدى المصالح العقارية والتنسيق مع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة التعديات الحاصلة ومنع أي تعديات جديدة.

كما أشارت إلى بدء إعداد مشاريع الصكوك التشريعية لحل الشركات "الدمرة كلياً" والمتوقفة عن العمل، والتي لا تحقق الربحية الاقتصادية والجهد المطلوبة عبر اللجنة المشكلة لهذه الغاية في الشهر الخامس من العام الجاري. ويرجح محللون عدم نجاح الخطة لأن متابع الشركات السورية تتفاقم يوماً بعد يوم وهي تترنح بسبب مشاكلها المالية العميقة منذ بداية الحرب في سوريا وقد زادت من تضيق الخناق عليها مسألة انسداد آفاق الحصول على التمويلات اللازمة لاستمرار نشاطها بفعل اشتداد الحظر الأميركي ونهيار الليرة. وتقول وزارة الصناعة إنها أعدت قائمة بالمشروعات الاستثمارية التي يمكن طرحها للمشاركة مع القطاع الخاص.



لامحفات لتحرك خطوط الإنتاج



صناعة الاستثناء

## صناعة السيارات في المغرب تسير عكس تيار أزمة كورونا

وكالة فيتش: هناك مجال لتحسين الخدمات اللوجستية ودعم الوظائف

الأوسط وأفريقيا مؤسسة فروست أند سوليفان، أن يجلب قطاع السيارات بالمغرب فرص نمو جديدة، خاصة وأنه شهد تطوراً قوياً على مدى السنوات الخمس الماضية على مستوى التجهيزات والبناء.

وتنضم الخطة إعداد خارطة عقارية لكل مؤسسة عامة صناعية مع العمل على استثمار العقارات، التي تخرج عن العملية الإنتاجية إضافة إلى إعادة التوازن السعري لبعض بدلات الإيجار وفق أسس اقتصادية وقانونية بما يضمن المصلحة العامة. وتكافح السلطات من أجل الواقع القانوني لعقارات الحكومة وتثبيت ملكية المستملكة منها والمؤمنة لدى المصالح العقارية والتنسيق مع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة التعديات الحاصلة ومنع أي تعديات جديدة.

وتنضم الخطة إعداد خارطة عقارية لكل مؤسسة عامة صناعية مع العمل على استثمار العقارات، التي تخرج عن العملية الإنتاجية إضافة إلى إعادة التوازن السعري لبعض بدلات الإيجار وفق أسس اقتصادية وقانونية بما يضمن المصلحة العامة. وتكافح السلطات من أجل الواقع القانوني لعقارات الحكومة وتثبيت ملكية المستملكة منها والمؤمنة لدى المصالح العقارية والتنسيق مع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة التعديات الحاصلة ومنع أي تعديات جديدة.

وتنضم الخطة إعداد خارطة عقارية لكل مؤسسة عامة صناعية مع العمل على استثمار العقارات، التي تخرج عن العملية الإنتاجية إضافة إلى إعادة التوازن السعري لبعض بدلات الإيجار وفق أسس اقتصادية وقانونية بما يضمن المصلحة العامة. وتكافح السلطات من أجل الواقع القانوني لعقارات الحكومة وتثبيت ملكية المستملكة منها والمؤمنة لدى المصالح العقارية والتنسيق مع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة التعديات الحاصلة ومنع أي تعديات جديدة.

وتنضم الخطة إعداد خارطة عقارية لكل مؤسسة عامة صناعية مع العمل على استثمار العقارات، التي تخرج عن العملية الإنتاجية إضافة إلى إعادة التوازن السعري لبعض بدلات الإيجار وفق أسس اقتصادية وقانونية بما يضمن المصلحة العامة. وتكافح السلطات من أجل الواقع القانوني لعقارات الحكومة وتثبيت ملكية المستملكة منها والمؤمنة لدى المصالح العقارية والتنسيق مع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة التعديات الحاصلة ومنع أي تعديات جديدة.

وتنضم الخطة إعداد خارطة عقارية لكل مؤسسة عامة صناعية مع العمل على استثمار العقارات، التي تخرج عن العملية الإنتاجية إضافة إلى إعادة التوازن السعري لبعض بدلات الإيجار وفق أسس اقتصادية وقانونية بما يضمن المصلحة العامة. وتكافح السلطات من أجل الواقع القانوني لعقارات الحكومة وتثبيت ملكية المستملكة منها والمؤمنة لدى المصالح العقارية والتنسيق مع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة التعديات الحاصلة ومنع أي تعديات جديدة.

الفرص التجارية الهائلة التي يتيحها للمستثمرين الدوليين. وتشير البيانات الرسمية أن علامة داسيا المصنعة في المغرب والتابعة لمجموعة رينو حلت في المرتبة الأولى بنسبة قاربت الـ33 في المئة، متبوعة بعلامات تجارية أخرى من رينو، حيث استحوذت على نحو 13 في المئة من المبيعات، أما سيتروين فحلت خامسة باقل من 3 في المئة من إجمالي السوق.

كما صنفت الجمعية الأوروبية لصناعة السيارات، المغرب في المركز الخامس ضمن قائمة الدول المصدرة للسيارات إلى دول الاتحاد الأوروبي، بمجموع إجمالي اقترب من نحو 284 ألف مركبة، ليأخذ القطاع مكانته إلى جانب رواد صناعة السيارات بعد كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان وكوريا الجنوبية والصين.

وقد حافظ قطاع السيارات على فرص العمل ثابتة رغم ما أفادت به المندوبية السامية للتخطيط، بأن الاقتصاد، فقد 589 ألف وظيفة، بنهاية النصف الأول من العام الجاري وذلك بسبب انتشار جائحة كوفيد - 19 وحالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي الشامل.

ويساهم القطاع في توفير 8 آلاف فرصة عمل، إلى جانب عشرات الآلاف من فرص العمل غير المباشرة، كما تبلغ صادراته 8 مليارات دولار، وهو ما يؤكد أهمية هذا القطاع بالنسبة للتسيج الاقتصادي المغربي.

وتنضم الخطة إعداد خارطة عقارية لكل مؤسسة عامة صناعية مع العمل على استثمار العقارات، التي تخرج عن العملية الإنتاجية إضافة إلى إعادة التوازن السعري لبعض بدلات الإيجار وفق أسس اقتصادية وقانونية بما يضمن المصلحة العامة. وتكافح السلطات من أجل الواقع القانوني لعقارات الحكومة وتثبيت ملكية المستملكة منها والمؤمنة لدى المصالح العقارية والتنسيق مع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة التعديات الحاصلة ومنع أي تعديات جديدة.

وتنضم الخطة إعداد خارطة عقارية لكل مؤسسة عامة صناعية مع العمل على استثمار العقارات، التي تخرج عن العملية الإنتاجية إضافة إلى إعادة التوازن السعري لبعض بدلات الإيجار وفق أسس اقتصادية وقانونية بما يضمن المصلحة العامة. وتكافح السلطات من أجل الواقع القانوني لعقارات الحكومة وتثبيت ملكية المستملكة منها والمؤمنة لدى المصالح العقارية والتنسيق مع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة التعديات الحاصلة ومنع أي تعديات جديدة.

مهمة في استمرار إنتاج السيارات بشركات رينو التي تملك مصنعين في طنجة والدار البيضاء، وبيجو بمصنعها في مدينة القنيطرة، الذي وصلت تكلفته الاستثمارية إلى 550 مليون يورو.

وتعليقاً على ذلك، قال عادل بناني رئيس الجمعية المغربية لمستوردي السيارات في تصريح لـ"العرب"، إن ذلك "يعكس مكانة المغرب الذي بات قبلة للمصنعين، وما يستتبعه ذلك من جذب مصانع التجهيزات فضلاً عن تطوير اليد العاملة".

ونوه الخبير المغربي بالموقع المهم لهذه الصناعة على خارطة العالمية وأن بلاد تمضي قدماً نحو بلوغ معدل تصنيع مليون مركبة سنوياً.



عادل بناني  
رئيس الجمعية المغربية لمستوردي السيارات في تصريح لـ"العرب"

وتوقع تقرير جمعية مستوردي السيارات بالمغرب أن تعرف المبيعات تحسناً خلال هذا العام، لتحقق ارتفاعاً يقدر ما بين 5 و6 في المئة، وذلك بفضل عودة برنامج تجديد أسطول سيارات الأجرة التي مضت عليها ثلاثة عقود.

وأكد خبراء فيتش أن العديد من شركات السيارات الدولية تختار المغرب لموقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي يقع بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، وكذلك بالنظر إلى

أظهرت أحدث التصنيفات الدولية أن قطاع السيارات المغربي يسير عكس تيار ويا كورونا، وذلك قياساً بحجم التداعيات التي ضربت هذه الصناعة في الكثير من دول العالم، حيث باتت الرباط محطة مهمة للمصنعين من أجل الاستمرار في الإنتاج والحفاظ على فرص العمل.

محمد ماموني العلوي  
صحافي مغربي

الرباط - شكلت صناعة السيارات في المغرب، بحسب تقرير حديث لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني، استثناء بالنظر إلى ما يماثيه القطاع عالمياً بسبب التداعيات السلبية لوباء كوفيد - 19.

ولا يزال المغرب من بين الأسواق الأكثر جاذبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث خلق فرص الإنتاج رغم أزمة الوباء، حيث حصل على أعلى نتيجة من حيث نمو إنتاج السيارات بلغت 83.9 من أصل 100 نقطة.

ورغم أن العاهل المغربي الملك محمد السادس حذر من ظهور موجة الإنتاج رغم أزمة الوباء، حيث حصل على أعلى نتيجة من حيث نمو إنتاج السيارات بلغت 83.9 من أصل 100 نقطة.

وتضمن المرسوم حينها "جواز إحداث شركات سورية قابضة مساهمة خاصة، بناء على دراسات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية بهدف إدارة واستثمار أملاك الوحدات الإدارية أو جزء منها".

ويرى مراقبون أن ذلك الإجراء غير مسبق في تاريخ سيادة الدول، حيث عطل ما تبقى من إدارة الدولة لصالح شركات خاصة تهدف إلى تحقيق أقصى العوائد، كما أنه يتضارب ذلك مع مصالح السكان.

وقد صندوق النقد الدولي العام الماضي، انكماش الاقتصاد السوري بشكل عام بنحو 57 في المئة أثناء الحرب، وأن انكماش قطاع الصناعة وحده بلغ 77 في المئة، بيد أن الأمر سيزداد صعوبة مع القيود الأميركية وأزمة كورونا، والتي أرخت بظلال قائمة على الاقتصاد السوري.

وتنضم الخطة إعداد خارطة عقارية لكل مؤسسة عامة صناعية مع العمل على استثمار العقارات، التي تخرج عن العملية الإنتاجية إضافة إلى إعادة التوازن السعري لبعض بدلات الإيجار وفق أسس اقتصادية وقانونية بما يضمن المصلحة العامة. وتكافح السلطات من أجل الواقع القانوني لعقارات الحكومة وتثبيت ملكية المستملكة منها والمؤمنة لدى المصالح العقارية والتنسيق مع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة التعديات الحاصلة ومنع أي تعديات جديدة.

وتنضم الخطة إعداد خارطة عقارية لكل مؤسسة عامة صناعية مع العمل على استثمار العقارات، التي تخرج عن العملية الإنتاجية إضافة إلى إعادة التوازن السعري لبعض بدلات الإيجار وفق أسس اقتصادية وقانونية بما يضمن المصلحة العامة. وتكافح السلطات من أجل الواقع القانوني لعقارات الحكومة وتثبيت ملكية المستملكة منها والمؤمنة لدى المصالح العقارية والتنسيق مع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة التعديات الحاصلة ومنع أي تعديات جديدة.

## الرباط ترجح تعافياً سريعاً للاقتصاد في 2021

وأواخر التسعينات نتيجة تآثر مجموعة من القطاعات، وخاصة منها المصدرة. واتخذ المغرب قرارات "استباقية" وسريعة" مكنت من دعم صنود الشركات المحلية وتجهيز المستشفيات المدنية والعسكرية بالمعدات والتجهيزات الطبية الضرورية وتقديم مساعدات مالية استثنائية بقيمة 2.4 مليار يورو لأكثر من 70 في المئة من الأسر.

وخفت السلطات مؤخرًا من قيود الإغلاق عبر السماح للمقاهي والمطاعم ومحلات الترفيه كالمقاهي الرياضية باستقبال الزبائن مع عدم تجاوز نسبة 50 في المئة من طاقتها الاستيعابية، فضلاً عن فتح الحدود بصفة استثنائية في وجه المغتربين والأجانب المقيمين بالبلاد.

استثنائي فرضه انتشار فيروس كورونا، وما خلفه من أضرار صحية وخيمة، وانعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية.

5.4 في المئة نسبة النمو المتوقعة خلال العام الماضي قياساً بنحو سالب 5 في المئة هذا العام

وبالنظر إلى الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة، وتأثير الجفاف الذي عرفه المغرب هذه السنة، من المنتظر أن يسجل الاقتصاد المغربي انكماشاً لأول مرة منذ

أن تحقيق هذه المنفعة من النمو يقوم على 3 أولويات تتمثل في "تنزيل خطة إنعاش اقتصاد البلاد، والشروع في تعميم التغطية الاجتماعية، والتأسيس لمخالية الدولة".

وأشارت الوثيقة إلى أن تحقيق هذه النسبة من النمو يأخذ بعين الاعتبار الظرفية المحلية في ارتباطها بتطورات الأزمة المتعلقة بانتشار كوفيد - 19 وتداعياتها.

ويستند تحقيق هذا الهدف أيضاً إلى فرضيات سعر غاز البوتان بمعدل 350 دولاراً للطن، ومحصول زراعي متوسط في حدود 70 مليون قنطار. وجاء إعداد مشروع موازنة سنة 2021 في ظل سياق محلي ودولي